الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003–2014)

مقال مقدم إلى مجلة جامعة الأمير عبد القادر

: من إعداد
أ. جابر سطحي
أستاذ بكلية الشريعة والاقتصاد
– جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
Email: sotehidjaber@yahoo.fr

تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003– 2014

(

أ. جابر سطحي

ملخص:

لقد تزايد اهتمام الدول المتقدمة والنامية بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، فقامت معظمها باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تساعد على جذب أكبر قدر منه، وعلى غرار الدول النامية فقد انتهجت الجزائر نفس التدابير التي من شأنها تحسين مناخها الاستثماري لجعله أكثر جاذبيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع بداية الألفية الثالثة استطاعت الجزائر أن ترفع من التدفقات الواردة إليها مقارنة على ما كانت عليه في التسعينات من القرن الماضي، وقد انصب الاهتمام في هذه الدراسة على تحليل هذه التدفقات الواردة إلى الجزائر، والتي وجدنا أنها ضعيفة ومحتشمة مقارنة مع ما تزخر به الجزائر من إمكانيات وفرص استثمارية واعدة، ويبدو ذلك بوضوح عند المقارنة مع بعض الدول العربية التي احتلت مرتبة الصدارة في جذب أكبر قدر منها، كما أن معظم التدفقات الواردة اتجهت لقطاع المحروقات رغم الحاجة الملحة لباقي القطاعات لهذا النوع من الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الواردة، التوزيع القطاعي، القطاعات الاقتصادية.

Abstract:

The interest of developed and developing countries for direct foreign investment issues has been grown, most of them took the necessary measures that helps to attract as much as possible of the direct foreign investment, along the lines of developing countries there is Algeria which took the same measures that would improve her investment climate and make it more attractive for direct foreign investments. Within the beginning of the third millennium; Algeria increased her inflows compared with the nineties of the last century, in this study our attention is focused on analyzing of these inflows in Algeria which we found both weak and modest compared with the possibilities and opportunities that Algeria has in investments, and it seems so clearly when we compare it with some Arab countries which occupy the forefront lines in investors' attracting. In addition, most of the inflows went to the hydrocarbon sector despite of the other sectors need to this kind of investments.

Key words: Direct foreign investment, Inflows, Sectoral distribution, Economic sectors.

مقدمة:

شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي استأثرت ومازالت تستأثر على اهتمام المختصين ومسئولي حكومات الدول، وذلك لما لهذا الاستثمار من أهمية وانعكاسات تفاعلت عناصرها وتبلورت ملامحها منذ الحرب العالمية الثانية في شكل علاقات متميزة وأحكام متباينة، تجلت في سياسات وسلوكيات هذه الدول اتجاه هذا النوع من الاستثمار.

ومع تسابق الدول المتقدمة والنامية لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وإدراكها بأن هذا الأخير يعتبر مصدر من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها، اتجهت الجزائر نحو سياسة الانفتاح على الخارج، وقامت بانتهاج سياسة استثمارية جديدة من خلال قانون الاستثمار لسنة 2001، والذي من خلاله تم سن العديد من القوانين واتخاذ الكثير من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى جعل مناخ الأعمال في الجزائر أكثر استقرارا وملائمة لأنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالفعل استطاعت الجزائر من خلال القوانين التي سنتها والإجراءات التي اتخذتها في هذا المجال أن ترفع نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع توجهات الاستثمار أجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سوف يتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد للدول المضيفة.

المحور الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع التي نالت العديد من الدراسات من طرف المدارس الاقتصادية والباحثين والمفكرين، وقد واجه هؤلاء العديد من الصعوبات من أجل تحديد أبعاده الخاصة وأهدافه المختلفة، نظرا لتشعب موضوعاته من جهة وتعقد جوانبه من جهة ثانية.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها على سبيل الذكر وليس الحصر ما يلي:
يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة غير الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلا عن اكتسابه القدرة على التأثير والإدارة في هذه المشروعات من خلال امتلاكه 10 % أو أكثر من رأس مالها [1].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرفه بأنه " ذلك الاستثمار الذي يقيمه مستثمرون في دولة أخرى، ويكون قائما على تحقيق مصلحة دائمة أو طويلة مع المؤسسة في دولة غير دولتهم، وذلك عن طريق خلق مؤسسة جديدة (تأسيس استثمار) أو تغيير وضع ممتلكات مؤسسة قائمة (عمليات الاندماج والاستحواذ)[2].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية

(1) حسن بن رفدان الهجهوج، **اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 56.
(2) Fatima Boualam, **l'investissement direct a l'etranger le cas de l'algerie**, thèse de doctorat, université Montpellier 1,2009/2010, France, p 32.

والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة " [1].

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك المشروع الذي يقيمه ويملكه مستثمر أجنبي – سواء كان شخص طبيعي أو معنوي – خارج موطنه الأصلي، وتكون ملكية المشروع إما ملكية كاملة أو جزئية تخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة والرقابة على هذا المشروع مع المستثمر المحلي، ويتم هذا النوع من الاستثمار في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول، كما يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية وغيرها.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على شكل واحد متعارف عليه دوليا، وإنما يأخذ عدة أشكال أهمها ما يلي:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام مستثمر أجنبي سواء كان فرد أو شركة متعددة الجنسيات أو غير ذلك بإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع استثماري بالدولة المضيفة. وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، [2] لما لها من نتائج إيجابية تنعكس عليها.

غير أن غالبية الدول وخاصة النامية منها كثيرا ما تتردد في منح الترخيص لملكية كاملة لمشروع استثماري، خوفا من التعبئة الاقتصادية من جهة، والحذر من احتمالات حدوث حالة احتكارات من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق هذه الدول من جهة ثانية.

إلا أن تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل وفتح الأسواق العالمية في ظل العولمة الاقتصادية، دفع بالدول النامية إلى التسابق لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تقديم مزايا وحوافز لهذا النوع من الاستثمارات، وتوفير الأطر القانونية والمناخ اللازم لذلك.[3]

---

(1) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 13.

([2]) أنظر:- عمر وحامد، **إدارة الأعمال الدولية**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1999، ص 61.

- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص30.

([3]) عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 184.

2- الاستثمار المشترك بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي: يعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه مشاركة المستثمر المحلي – سواء كان خاص أو حكومي أو الاثنين معا – المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه،[1] ويمكن أن يشارك المستثمر الأجنبي بشكل نقدي أو عيني، ففي هذه الأخيرة يتعهد المستثمر الأجنبي بتوفير كافة الموجودات والتجهيزات اللازمة المستوردة من الخارج، مع تعهد الطرف المحلي بتوفير كافة الاحتياجات المالية اللازمة بعملته المحلية،[2] ولا تقتصر المشاركة على حصة في رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية أو غير ذلك،[3] وتختلف نسبة المشاركة من مستثمر أجنبي لآخر ومن دولة لأخرى، وعادة ما تتراوح نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي بين 25 % و 49 %، وفي بعض الحالات تصل إلى 75%.[4]

ومما سبق يمكن القول أن الاستثمار المشترك ينطوي على الجوانب التالية:[5]

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشتركة.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.
- في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الجوهري الحاسم في التفريق ما بين مشروعات الاستثمار المشترك المباشر وغير مباشر.

([1]) أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص 19.

([2]) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، ط1، الأردن، 2005، ص38.

([3]) عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 24.

([4]) علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان، ط1، سوريا، 2007، ص 51.

([5]) عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 25.

3- الاستثمار في المناطق الحرة: تهدف المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق لنظام تشجيعي للغاية، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي، ويعمل هذا الأخير في هذه المناطق من خلال قوانين خاصة تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، كما يتمتع بالإعفاء الكامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في هذه المناطق داخل الدولة المضيفة.[1]

4- مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية وغيرها مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد يأخذ هذا النوع من المشروعات شكل الاستثمار المشترك، أو شكل التملك الكامل للمشروع من طرف المستثمر الأجنبي،[2] وأحسن مثال يمكن تقديمه في هذا الصدد هو الشركة الوطنية لإنتاج المركبات "سوناكوم"، التي تقوم بتجميع أجزاء المنتجات الألمانية كالمحركات وغيرها للحصول على منتج نهائي في شكل جرارات أو حافلات ...الخ.

ويتميز هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بما يلي:[3]

- يتحمل الجانب الوطني كافة متطلبات تشييد المشروع، وبالتالي تكون ملكية البنية الأساسية للمشروع ملكية وطنية.
- يقدم الجانب الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والتصميمات الخاصة بالمشروع وتقسيمه الداخلي أو تخطيطه، وذلك وفقا لتدفق عمليات التجميع وبشكل متتالي.

([1]) عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 185.
([2]) أنظر: - عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 185.
- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 36.
([3]) صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 88-89.

- يقدم المستثمر الأجنبي معلومات كافية عن طرق التخزين والصيانة للأجزاء المصدرة منه إلى الدول المضيفة، كما يقدم البيانات الكاملة عن المواصفات القياسية التي يتبعها في الإنتاج وتجميع المنتجات.
- يكون التعاقد على منح الطرف الوطني حق استقبال وتجميع القطع المرسلة له من الجانب الأجنبي، وتجميعها طبقا للمواصفات القياسية وإعدادها في شكل منتج نهائي مماثل لمنتج الشركة الأم والقيام بتسويقه وبيعه، مقابل عائد مادي يتفق عليه لحساب الشركة الأم زائدا على قيمة القطع الداخلة في تكوين المنتج وما يضاف إليه من مصاريف.
- يكتسب الطرف المحلي من مشروعات التجميع الخبرة في إعداد وتجميع المنتج النهائي دون القدرة على تصنيع القطع الأساسية المكونة لهذا المنتج المحلي.

5- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة (BOT)[1]: وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز،[2] ووفقا لهذا النوع تقوم حكومة دولة مضيفة بمنح المستثمر الأجنبي امتياز إنشاء المشروع، مع تحمل هذا المستثمر تكاليف إنشائه وأعباء تشغيله مقابل حصوله على أرباح المشروع خلال فترة الامتياز تكون كافية لتغطية واستعادة ما أنفقه في إنشاء المشروع، وتحقيق قدر من الأرباح والفوائد على هذا الاستثمار، وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم تسليم المشروع إلى حكومة الدولة المضيفة وخروج المستثمر الأجنبي من الدولة نهائيا، أو حصوله على عقد امتياز آخر بشروط وفترات زمنية أخرى.[3]

وكثيرا ما تلجأ الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمار نظرا لضخامة المشروعات الاستثمارية في مجالات البنية الأساسية، وما تتطلبه من مصاريف وأعباء مالية ضخمة لا تستطيع الموازنات العامة لهذه الدول تحملها.

(1) (BOT) هي حروف مرادفة لـ: Build-Operate-Transfer والتي تشير إلى تلك المشروعات الاستثمارية الخاصة بمجال البنية الأساسية كالموانئ والمطارات وغيرها، والتي تعمل بنظام البناء والتشغيل ثم التحويل، أي يقوم المستثمر الأجنبي ببناء المشروع ثم تشغيله ثم تحويله لحكومة الدولة المضيفة بعد انتهاء مدة عقد الامتياز التي تتراوح عادة ما بين 20 و 50 عاما.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 185.

(3) صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، مرجع سابق، ص 112.

ويتم الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة عن طريق الأشكال التالية: [1]

- مشروعات البناء والتشغيل والتحويل.
- مشروعات البناء – التملك– التشغيل – التحويل.
- عقود البناء والتملك والتشغيل.
- عقود التصميم والبناء والتمويل والتشغيل.
- عقود البناء والتحويل والتشغيل.
- عقود البناء والتأخير والتحويل.
- عقود التحديث والتملك والتشغيل والتحويل.
- عقود التجديد والتملك والتشغيل.
- عقود البناء والتمويل والتحويل.
- عقود التأجير والتدريب والتحويل.

عموما يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر شكل من أشكال الاستثمار الدولي وحركة من الحركات الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل، يتم في شكل تدفقات مالية وسلعية من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة له، وهو ذلك الاستثمار الذي يعطي لصاحبه حق التملك والإدارة والإشراف على المشروع الاستثماري، ويتم من خلال أشكال وأنواع مختلفة يسعى كل طرف من الأطراف إلى استغلال الأحسن منها.

المحور الثاني: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد للدول المضيفة

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا بداية العقد الأخير من القرن الماضي، الأمر الذي جعل الكثير من المختصين يعتبرون أن هذا النوع من الاستثمار يمثل مظهرا ومؤشرا للعولمة الاقتصادية، فالعلاقة بينهما تسير في كلا الاتجاهين، ويؤثر كل منهما في الآخر[2]، لكن بداية من هذا القرن اتسمت تدفقاته الواردة بالتذبذب وعدم الانتظام.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 186- 189.
(2) عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، 2001، ص 41.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على المستوى العالمي

إن المتتبع لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر يجد أن تدفقاته غير منتظمة، فتارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة (2003– 2014)

الوحدة (مليار دولار، %)

إ أ ج م السنوات	05/03	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة (مليار دولار)	720	1393	1871	1489	1186	1328	1565	1403	1467	1228
معدل النمو (%)	17.46	50.26	34.3	-20.4	-20.3	11.97	17.84	- 10.3	4.56	-16.29

المصدر:

- www.unctad.org , vu le : 19/10/ 2015.

* UNCTAD, world investment report 2015, **reforming international investment governance**, New York & Geneva, 2015, p 02 .

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع وتنخفض من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 720 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 2003 حتى 2005 إلى 1393 مليار دولار سنة 2006 مسجلة رقما قياسيا قدره: 1871 مليار دولار سنة 2007، ثم انخفضت في السنتين المواليتين لتسجل معدلات نمو سالبة، وسبب ذلك هو حدوث الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبا على هذه التدفقات.

ورغم تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقية متذبذبة ولم تستطيع تسجيل معدلات نمو أعلى من مثيلتها قبل حدوث الأزمة، فتارة تسجل معدلات نمو موجبة، وتارة أخرى تسجل معدلات نمو سالبة كما هو ملاحظ خلال سنة 2012 و2014.

وتتوقع الأونكتاد أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1,37و 1,48و1,7 تريليون دولار عام 2015 و2016 و2017 على التوالي، محققة معدلات نمو قدرها 11,5 % و 8,4 % و16,2% خلال نفس السنوات، وسوف يكون السبب الرئيس لهذا الارتفاع هو النمو المحتمل في الولايات المتحدة الأمريكية الناتج عن انخفاض أسعار النفط والذي سيحفز الطلب من جهة، واستمرار

ارتفاع الاحتياطات النقدية و معدلات الربحية بين الشركات متعددة الجنسيات من جهة ثانية، ومع ذلك هناك عدد من المخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد تحول دون حدوث هذا الانتعاش المتوقع، ومنها حالة عدم اليقين في منطقة اليورو، والتداعيات المحتملة الناتجة عن التوترات الجيوسياسية، وضعف اقتصاديات الدول الناشئة [1].

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الواردة حسب الأقاليم والقطاعات الاقتصادية

بالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول العالم، نجد أن الدول المتقدمة كانت تستأثر على حصة الأسد من هذه التدفقات، لكن في سنوات الأخيرة زاد نصيب الدول النامية من هذه التدفقات، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب الأقاليم خلال الفترة الممتدة بين (2003-2014)

الوحدة (مليار دولار، %)

الأقاليم	المؤشر/السنوات	06/03	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدول المتقدمة	القيمة	555	1254	787	652	673	828	678	696	498
	الحصة	62,5	67	52,8	55	50,6	52,9	48,4	47,5	40,5
الدول النامية	القيمة	298	528	585	463	579	639	639	670	681
	الحصة	33,5	28,2	39,2	39	43,6	40,8	45,6	45,7	55,5
الدول التي تمر بمرحلة انتقالية	القيمة	34	88	116	70	75	97	85	99	48
	الحصة	4	4,8	8	6	5,8	6,3	6	6,8	4
إجمالي إ أج م الوارد العالمي		**888**	**1871**	**1489**	**1186**	**1328**	**1565**	**1403**	**1467**	**1228**

المصدر:

- www.unctad.org , vu le : 22/10/ 2015.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة قد ارتفعت من 555 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2006 إلى 1254 مليار دولار سنة 2007، ولم يستقر اتجاه هذه التدفقات لتشهد ارتفاعا وانخفاضا وتسجل قيمة قدرها

(1) UNCTAD, world investment report 2015, **reforming international investment governance**, New York & Geneva, 2015, p 02 .

498 مليار دولار سنة 2014، كما أن حصة هذه الدول من إجمالي التدفقات العالمية الواردة انخفضت بشكل أكبر مسجلة 40,5 % سنة 2014 بينما سجلت رقما قياسيا قدره 67 % سنة 2007، وهو ما يبين قدرة الدول النامية على جلب أكبر قدر من هذه التدفقات مقارنة بالدول المتقدمة.

مقابل ذلك فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية من 298 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2006 إلى 681 مليار دولار سنة2014، كما ارتفعت حصة الدول النامية من إجمالي التدفقات العالمية لتصل إلى 55,5 % سنة 2014 بعد أن قدرت ب: 28,2 % سنة 2007، وحتى في سنوات الأزمة المالية العالمية فقد ارتفعت حصة هذه الدول من هذه التدفقات ارتفاعا كبيرا عكس ما حدث بالنسبة للدول المتقدمة ، وربما يمكن تفسير ارتفاع حصة الدول النامية من هذه التدفقات باتجاه هذه الدول المتزايد نحو تحرير أسواقها وإزالة العديد من الإجراءات التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد إدراكها لدور هذه الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول التقدمة.

أما الدول التي تمر بمرحلة انتقالية فيمكن ملاحظة الحجم المحتشم من التدفقات العالمية الواردة إليها، حيث سجلت 34 مليار دولار فقط كمتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2006 وارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى 48 مليار دولار سنة 2014، وهو ما جعلها تستحوذ على نسبة قدرها 4% من إجمالي هذه التدفقات خلال نفس السنة.

وفيما يخص توقعات الأونكتاد الخاصة بسنة 2015 و2016 و2017 فيمكن توضيحها في النقاط التالية:[1]

- بالنسبة للدول المتقدمة فسوف تستحوذ على تدفقات واردة قدرها 634 و722 و843 مليار دولار خلال الثلاث سنوات المقبلة، مما يجعلها تسجل معدل نمو قدره 18,33 % كمتوسط خلال نفس السنوات وبحصة قدرها 48,9 % من إجمالي التدفقات العالمية الواردة خلال سنة 2017.

(1) UNCTAD, world investment report 2015, op – cit, p 21.

- أما الدول النامية فسوف تستحوذ على تدفقات واردة قدرها 707 و734 و850 مليار دولار خلال الثلاث سنوات المقبلة وبمعدل نمو قدره 7,66 % كمتوسط خلال نفس السنوات، مما يجعل حصتها تنخفض من 55,55 % سنة 2014 إلى 49,3 % سنة 2017 .
- وأخيرا الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، فالمتوقع أن تحصل على تدفقات واردة محتشمة قدرها 45 و47 و53 مليار دولار خلال نفس السنوات، وبمتوسط معدل نمو قدره 5,1 %، وبحصة لا تتعدى 3,1 % من إجمالي هذه التدفقات ، وسبب ذلك هو سلبية معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة استمرار الركود الاقتصادي بها والعقوبات المفروضة عليها، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط.

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الواردة حسب طريقة الدخول

يتم تجسيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ أو عن طريق تجسيد مشروعات جديدة، ويمكن تحليل التدفقات الواردة حسب طريقة الدخول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): قيمة عمليات الاندماج و المشروعات الجديدة خلال الفترة (2003-2014)

الوحدة (مليار دولار، %)

القيمة	06/03	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستحواذ والاندماج*	379,7	1032,6	617,6	287,6	347	553,4	328,2	312,5	398,8
معدل النمو	43,25	66,6	40,2 -	53,4 -	20,6	59,4	40,7 -	4,8-	27,6
المشروعات الجديدة**	724,4	845	1354,9	973,7	824,8	879,4	630,7	707,3	695,5
معدل النمو	5,1	1,57	60,3	28,1 -	15,3 -	6,6	28,2 -	12,1	1,66-

المصدر:

* – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تم الاطلاع يوم: 2015/10/22.

** www.unctad.org , vu le : 22/10/ 2015.

بالنظر إلى التطور التاريخي لعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود المبينة في الجدول رقم (03) نجد أن أكبر هذه العمليات تمت سنة 2007 بقيمة قدرها 1032,6 مليار دولار بمعدل نمو زاد عن 66,6%، وبعد سنة 2007 يمكن ملاحظة الاتجاه النزولي لهذه العمليات لتسجل معدلات نمو سالبة

خلال سنة 2008 و2009 و2012، ولكن في سنة 2014 ارتفعت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود لتصل إلى 398.8 مليار دولار بمعدل نمو قدره 27.6%، ونفس الشيء ينطبق على مشروعات الاستثمار في المجالات الجديدة، حيث نلاحظ عدم الاستقرار في معدلاتها خاصة في السنوات التي تلت حدوث الأزمة المالية العالمية.

المحور الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر

سعت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق إلى جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المرفقة بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية، وقد كان لكل هذه الجهود انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، سواء من حيث حجمه أوقطاعاته أو طريقة دخوله.

أولا: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ومخزونها التراكمي

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم محتشم خلال فترة التسعينات لا يرقى للجهود المبذولة لجذبه، ويرجع ذلك بلا شك إلى عدة عوامل كان أهمها بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عبر برامج التعديل والتكييف الهيكلي التي شكلت عائقا أمام المستثمرين الأجانب، أضف إلى ذلك شبه العزلة التي فرضت على الجزائر من قبل الكثير من دول العالم وخاصة الدول الغربية، والعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة، كل هذه العوامل جعلت مناخ الاستثمار في الجزائر غير مستقر سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي أو التشريعي أو الأمني، وقلصت حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أدنى حد، والقطاع الوحيد الذي تواصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو قطاع المحروقات[1].

لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

(1) فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر والمملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص239.

جدول رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ومخزونها التراكمي خلال الفترة (2003-2014).

الوحدة: (مليار دولار، %)

إ أ ج م / السنوات	06/03	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة*	1,115	1,662	2,632	2,746	2,3	2,58	3,052	2,661	1,488
معدل النمو	21,17	7,4 -	58,3	4,33	16,24-	12,17	18,3	12,8-	44,08-
إ أ ج م الوارد عربيا**	39,517	80,209	97,162	81,143	66,789	45,537	53,335	47,538	43,892
حصة الجزائر	2,8	2,07	2,7	3,38	3,44	5,66	5,72	5,59	3,4
المخزون التراكمي	7,9	11,847	14,48	17,226	19,527	22,11	23,607	25,3	26.786

المصدر:

*- .www.unctad.org, vu le : 25/10/ 2015.

**- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال بيانات الجدول رقم (04) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من 1,115 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 حتى 2006 إلى 3.052 مليار دولار سنة 2012 ، لكن ابتداء من 2013 سجلت هذه التدفقات انخفاضات متتالية من 3,052 إلى 2,661 ثم 1,488 مليار دولار بمعدل نمو سالب قدره: 44,08% سنة 2014، ولعل أسباب هذه الانخفاضات المتتالية المسجلة بعد سنة 2012 يمكن ردها إلى مخاوف الشركات الأجنبية من تدهور الأوضاع الأمنية في بعض البلدان العربية (ما أطلق عليه بثورات الربيع العربي) والتي أثرت على مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى انهيار أسعار البترول مؤخرا وما يتبعه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري.
- بالرجوع إلى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على المستوى العالمي المبينة في الجدول رقم (01)، نجد أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية مسجلة معدلات نمو سالبة خلال سنة 2008 و2009، لكن التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال نفس الفترة سجلت ارتفاعا كبيرا

وبمعدلات نمو موجبة، وهو ما يبين عدم تأثر التدفقات الواردة للجزائر بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

- بالنسبة لحصة الجزائر من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية الملاحظ أنها اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام، حيث سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2012 لتسجل رقما قياسيا قدره 5,72 %، ثم انخفضت هذه الحصة إلى 5,59 % و 3,4 % خلال سنة 2013 و 2014 على التوالي.
- عدم وجود اتجاه مشترك بين التدفقات الواردة للجزائر ومثيلتها الواردة للدول العربية، فقد ترتفع التدفقات الواردة للجزائر خلال فترة معينة بينما تنخفض التدفقات الواردة للدول العربية خلال نفس الفترة كما هو مبين سنة 2008 و2009 ، أو العكس حيث تنخفض التدفقات الواردة للجزائر خلال فترة معينة بينما ترتفع مثيلتها العربية خلال نفس الفترة، وهو ما يمكن ملاحظته سنة 2006 و 2007.
- نلاحظ أن المخزون التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تزايد مستمر، حيث ارتفع 7,9 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 حتى 2006 إلى 26,786 مليار دولار سنة 2014، وهذا يرجع بلا شك إلى الجهود المكثفة التي بدلتها الجزائر منذ نهاية العشرية السوداء ولحد الآن لإبقاء تدفقاته موجبة من خلال تحسين مناخها الاستثماري.

أما التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية سنة 2014 فالملاحظ أنها تركزت في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41 % من إجمالي هذه التدفقات ، فقد تصدرت الإمارات المركز الأول كدولة مستقطبة لأكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر عربيا بقيمة 10,1 مليار دولار وبحصة قدرها 23 %، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليار دولار وبحصة قدرها 18,3 %، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4,783 مليار دولار وبحصة قدرها 10,9 % من الإجمالي العربي، ثم حل العراق في المرتبة الرابعة بقيمة 4,782 مليار دولار وبحصة 10,9 % ، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3,58

مليار دولار بحصة قدرها 9,2 % [1] ، وبعد كل من لبنان والأردن تأتي الجزائر في المرتبة الثامنة بقيمة 1,488 مليار دولار وبحصة 3,4 % من الإجمالي العربي.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول الأصلية للأجانب

في هذا السياق سيتم توضيح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم، ثم عرض أكبر الدول المستثمرة في الجزائر من حيث حجم استثماراتها، وأكبر الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم والدول خلال الفترة (2003-2014).

الأقاليم	عدد الشركات	عدد المشاريع	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
الدول الأوروبية	133	172	26342	38,71
الدول العربية	68	82	24123	35,45
الدول الأسيوية	36	40	11972	17,6
الدول الأمريكية	40	43	4834	7,1
دول أخرى	29	38	772	1,13
الإجمالي	**306**	**375**	**68040**	**100**

المصدر:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل يونيو 2015) ص 15.

بملاحظة بيانات الجدول رقم (05) يمكن تسجيل ما يلي:

- تصدرت الدول الأوروبية المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المجسدة في الجزائر ب: 172 مشروع تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها تليها كل من اسبانيا والمملكة المتحدة، وتأتي الدول العربية ب:82 مشروع، ثم الدول الأمريكية ب: 43 مشروع ترجع غالبيتها للو م أ، والدول الآسيوية ب: 40 مشروع غالبيتها لكوريا الجنوبية والصين، ثم باقي الدول ب: 38 مشروع.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل يونيو 2015) ص 10.

- من بين أهم الأقاليم التي شكلت مصدرا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر هي الدول الأوروبية، حيث قدرت استثماراتها ب : 26342 مليون دولار بحصة 38,71 % خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2014، تلتها بعد ذلك الدول العربية باستثمارات إجمالية قيمتها 24123 مليون دولار وحصة قدرها 35,45 %، ثم الدول الآسيوية والمتمثلة أساسا في كوريا الجنوبية والصين باستثمارات إجمالية قيمتها 11972 مليون دولار، وسجلت كل من الدول الأمريكية وباقي الدول الأخرى استثمارات قدرها 4834 و 772 مليون دولار على التوالي.

أما عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب الدول، فالملاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر والمقدرة ب: 15,28 مليار دولار وحصة 22.5 % خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2014، تليها اسبانيا في المرتبة الثانية ب: 7,86 مليار دولار وحصة 11,6 %، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة باستثمارات قدرها: 5,95 مليار دولار وحصة 8,7 %، ثم كل من الفيتنام وسويسرا ومصر ب: 7 % و 6,7 % و6,1 % على التوالي، وكل من المملكة المتحدة و الو م أ و الصين ب: 5,5 % و 4,9 % و3,9 % على التوالي[1]. وبالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر ، فتحتل الشركة الإماراتية للاستثمار العالمي (Emirates international investment company) الصدارة بمشروع واحد تكلفته 5 مليارات دولار، تليها الشركة الفتنامية للبترول والغاز (Vietnam oil & gas corporation) بمشروعين تكلفتهما 4,743 مليار دولار، واحتلت شركة ربسول (Repsol SA) المرتبة الثالثة بمشروعين تكلفتهما 3,565 مليار دولار، ثم شركة جلمولي هولدينغ (Jelmoli holding AG) في المرتبة الرابعة ب: 5 مشاريع تكلفتهم الإجمالية قدرت ب: 3,539 مليار دولار، وجاءت شركة توتال الفرنسية (Total company) في المرتبة الخامسة بتجسيدها 3 مشاريع و بتكلفة قدرها: 3,465 مليار دولار[2].

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

([1]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل يونيو 2015) ص 15.

([2]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل يونيو 2015) ص 15.

منذ بداية الألفية الثالثة والحكومة الجزائرية تعمل على تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو قطاعات خارج المحروقات، لكن بملاحظة الجدول أدناه نجد أن الصناعات الاستخراجية تستحوذ على نصف الاستثمارات الأجنبية المجسدة في الجزائر.

جدول رقم (06): الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2014).

نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشاريع	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	19130	28,1
المعادن	17	21	14371	21,1
العقارات	14	19	13343	19,6
المواد الكيميائية	12	14	7294	10,7
الفنادق والسياحة	8	12	2678	3,9
البناء و مواد البناء	9	14	2238	3,3
خدمات الأعمال	39	39	1599	2,3
صناعة السيارات	20	28	1252	1,8
المنسوجات	9	9	997	1,5
التخزين	2	3	858	1,3
أخرى	159	188	4282	6,3
الإجمالي	**306**	**375**	**68040**	**100**

المصدر:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل يونيو 2015) ص 15.

من خلال البيانات الواردة في الجدول (06) يمكن القول أن قطاع المحروقات مازال يستحوذ على حصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المجسدة في الجزائر، وسبب ذلك هو ارتفاع معدل العائد من جهة وانخفاض مخاطر الاستثمار من جهة ثانية، حيث استثمرت الشركات الأجنبية في هذا القطاع ما يزيد عن 19,13 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2014، وهو ما يمثل نسبة 28,1 % من إجمالي الاستثمارات، يليه بعد ذلك قطاع المعادن باستثمارات قدرها 14,371 مليار دولار خلال نفس الفترة وبحصة قدرها 21,1 % من الإجمالي، وبالتالي فإن قطاع الفحم والبترول والغاز وقطاع المعادن

اللذان يعتبران من الصناعات الاستخراجية استحوذا على نسبة 49,3 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

أما قطاع العقارات فقد استحوذ هو الآخر على حصة لابأس بها قدرت ب: 13,343 مليار دولار وبنسبة 19,6 % من الإجمالي، وربما يرجع ذلك إلى الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة مع شركات أجنبية لبناء مشاريع سكنية بغية القضاء على أزمة السكن، يليه قطاع المواد الكيميائية باستثمارات قدرها 7,294 مليار دولار وبنسبة قدرها 10,7 % من إجمالي الاستثمارات.

وبالنسبة لباقي القطاعات كالسياحة والزراعة والصناعة والخدمات وغيرها ورغم الفرص الاستثمارية المتاحة التي يتمتع بها كل قطاع إلا أن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية مازال محدودا.

الخاتمة:

لقد بينت المنافسة الحادة بين الدول على استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر عن مدى أهميته وآثاره الايجابية ومزاياه، وهو ما يلزم الدول المضيفة عامة والجزائر خاصة بالاختيار و التوجيه الأنسب لهذا النوع من الاستثمار وتقييم جدواه ومنافعه للاستفادة من آثاره الايجابية و مزاياه، و تفادي عيوبه وانعكاساته السلبية أو على الأقل تخفيضها إلى أدنى مستوى، وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلا العديد من النتائج والتوصيات .

النتائج: في ضوء ما تم تناوله يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن خريطة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في بداية الألفية الثالثة تؤكد أن الدول المتقدمة استحوذت على حصة الأسد من هذه التدفقات، لكن منذ سنة 2012 أصبحت الدول النامية بمثابة الوجهة المفضلة لهذه التدفقات.
- لقد أصبحت الجزائر من بين الدول المهتمة باستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبدو ذلك جليا من خلال تدفقاته المتزايدة بداية من سنة 2007.
- لم تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على مثيلتها الواردة لباقي الدول، بل سجلت هذه التدفقات رقما قياسيا قدره 2,746 مليار دولار سنة 2009.
- رغم تزايد التدفقات الواردة إلى الجزائر وتزايد مخزونها التراكمي من سنة لأخرى، إلا أنها مازالت متواضعة إذا ما قورنت بمثيلتها الواردة إلى الدول العربية، إذ لم تسجل الجزائر ضمن الخمس دول العربية الأولى الجاذبة لأكبر قدر من هذه التدفقات.
- لعب عامل القرب والجوار الجغرافي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث نلاحظ أن معظم هذه الاستثمارات مصدرها الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.
- إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كأهم مصدر لإيراداتها جعل معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه إلى هذا القطاع، مع وجود بعض الاستثمارات الكبيرة ذات المجال المحدود في قطاعات الأخرى (المعادن والعقارات والمواد الكيميائية)، الأمر الذي لم يمكنها من تنويع اقتصادها.
- رغم الموقع الاستراتيجي والموارد التي تزخر بها الجزائر على غرار سوقها الواعد في عدة قطاعات، إلا أنها لم تستطيع جذب حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ لم يتجاوز حجمها 2,3 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2014/2003 ، ولم تستطيع توزيعها على العديد من القطاعات التي هي في أمس الحاجة لها، ويبدو ذلك بوضوح في قطاع الزراعة والصحة والسياحة،

وهذا ما يؤكد على أن الشركات الأجنبية تركز اختيار مجالات استثماراتها على قطاعات دون أخرى، فاختياراتها تصبوا على القطاعات المربحة والقليلة المخاطر.

التوصيات: على أساس النتائج التي تم استخلاصها يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر، وذلك من خلال محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، وتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات وتخفيض المدة اللازمة للقيام بذلك، إضافة إلى إلزامية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، فكلها عوامل تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- على الجزائر أن تبرم المزيد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- وضع نظام ضريبي فعال وحوافز تشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة، وتمكن من تحقيق التوزيع العادل لهذه التدفقات بين مختلف القطاعات من جهة أخرى.
- ضرورة جعل قوانين الاستثمار أكثر عدالة وشفافية واستقرار، فأكثر ما يعاني منه المستثمر الأجنبي هو غموض النصوص القانونية من جهة، و تغيير قوانين الاستثمار ونقص المعلومة الاقتصادية من جهة ثانية.
- الاتجاه أكثر نحو التحرير الاقتصادي والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومواصلة بناء مشاريع البنية التحتية كالطرق والموانئ والمطارات.

المراجع:

1- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.

2- حسن بن رفدان الهجهوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

3- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

4- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

5- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 .

6- علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان، ط1، سوريا، 2007.

7- عمر وحامد، **إدارة الأعمال الدولية**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1999.

8- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، 2001 .

9- صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

10- فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر والمملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص239.

11- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، ط1، الأردن، 2005 .

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أبريل يونيو 2015)

14- Fatima Boualam, **l'investissement direct a l'etranger le cas de l'algerie**, thèse de doctorat, université Montpellier 1, 2009/2010, France.

15- UNCTAD, world investment report 2015, **reforming international investment governance**, New York & Geneva, 2015 .

16- UNCTAD, **world investment report, Towards a New Generation of Investment Policies**, New York & Geneva, 2012.

17- www.unctad.org .